

اقتراح قانون

تسوية وترقية مفتشين مجازين في المديرية العامة للأمن العام

المادة الأولى: بصورة استثنائية ولمرة واحدة واسوة بزملائهم يرقى المفتشون المؤهلون الأول الى رتبة ملازم عند احالتهم على التقاعد والذين كانوا برتبة مفتش اول ممتاز قبل صدور القانون رقم 67/ تاريخ 2009/3/14 (ترقية مفتشين في المديرية العامة للأمن العام من رتبة مفتش ممتاز وما فوق إلى رتبة ملازم) شرط ان يكونوا حائزين إجازة جامعية معترف بها رسمياً في لبنان قبل قرار الاعلان عن مباراة الترقية بموجب مذكرة الخدمة رقم 8/ع/ص/م ذ تاريخ 2009/2/5 على ان تمنح لهم الترقية الى الرتبة المستحقة لكل منهم بعد ترقيتهم اليها وجسب وضعيتهم الجديدة اعتباراً من تاريخ صدور القانون رقم 67/ 2009 ومع الاستفادة من مفاعيل التدرج من هذا القانون.

المادة الثانية: لا يترتب اي مفاعيل مادية على تنفيذ احكام هذا القانون على ان تصفى الحقوق على اساس الرتبة التي يحال بها على التقاعد دون مفعول رجعي مالي مع الاحتفاظ بالدرجات السابقة والرتب والالوسمة على المعاش التقاعدي.

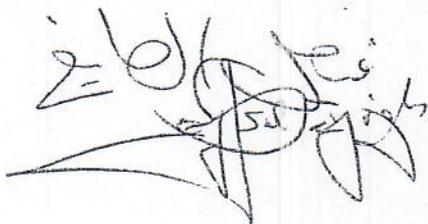
المادة الثالثة: يستفيد المتقاعدون من المفتشين المذكورين من احكام مفاعيل الترقية المشار اليها اعلاه بعد صدور هذا القانون وفقاً للاصول وبناء لطلبهم.

المادة الرابعة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

سجل دولي كحونا



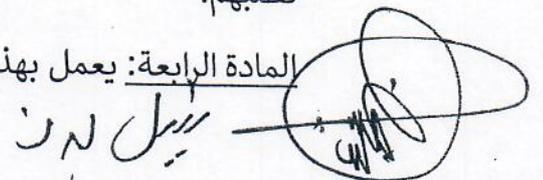
محمد فوايه



الشركة اللبنانية
الترقية

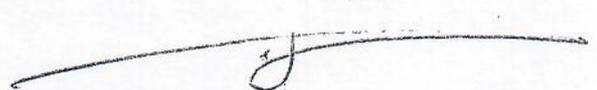
4
هادي ابو الحسن





سجل دولي كحونا

سجل دولي كحونا



الأسباب الموجبة

أجرت المديرية العامة للأمن العام مباراة لترقية رتبة من رتبة مفتش ممتاز وما فوق إلى رتبة ملازم وأعلنت النتائج النهائية بتاريخ 2007/2/24 ونجح ستة وخمسون مرشحاً

تقدم عدد من المرشحين غير الناجحين بمراجعة أمام مجلس شوري الدولة الذي أصدر القرار رقم 2008/236-2009 بتاريخ 2009/1/22 وأبطل بموجبه المباراة بجميع مفاعيلها.

بناءً على قرار مجلس شوري الدولة المشار اليه أصدرت المديرية العامة للأمن العام مذكرة الخدمة رقم 8/أع/ص/م ذ تاريخ 2009/2/5 فتحت بموجبها باب الترشيح للترقية إلى رتبة ملازم للمفتشين من رتبة مفتش ممتاز وما فوق الذين يستوفون الشروط المطلوبة بتاريخ 2009/1/31 إضافة إلى المفتشين الذين خضعوا للمباراة التي تم ابطالها ومن ثم عمدت إلى الغائها بتاريخ 2009/2/10 بموجب القرار رقم 2009/2.17. ثم اصدر مجلس النواب قانون معجل مكرر رقم 67 تاريخ 2009/3/14 قضي- بمنح الترقية الى رتبة ملازم للمفتشين المقبولين بالمباراة السابقة والملغاة بقرار من مجلس شوري الدولة .

اثر صدور القانون رقم 67/ تاريخ 2009/3/14 أصدرت المديرية العامة للأمن العام مذكرة الخدمة رقم 27/أع/ص/م ذ تاريخ 2009/5/13 التي قررت بموجبها إجراء مباراة محصورة للمفتشين الأول ممتازين الذين تقدموا بمراجعة أمام مجلس شوري الدولة وقد قرر إلغائها.

اقر المجلس النيابي القانون رقم 116 تاريخ 2010/6/26 الذي قضي- بمنح الترقية لكل من حاز على معدل 20/10 وما فوق في المباراة الملغاة ومن ثم بتاريخ 2022/3/7 صدر القانون رقم 269 الذي قضي- إعطاء الحق لجميع المفتشين الذين اشتركوا في المباراة الملغاة ان يطلبوا إنهاء خدماتهم على اساس رتبة ملازم متقاعد.

حارب ابو الحسن

ولما تبين بان عدد من المفتشين الممتازين الذين ترشحوا للاشتراك في مباراة الترفيع إلى رتبة ملازم بموجب مذكرة الخدمة رقم 8/أ/ع/ص/م ذ تاريخ 2009/2/5 الملغاة قد تقدموا من المجلس النيابي لاعطائهم الحق بتقديم استقالتهم والإحالة على التقاعد بعد ترقيةهم إلى رتبة ملازم اعتباراً من تاريخ صدور القانون رقم 2009/67 أي اعتباراً من تاريخ 2009/3/14.

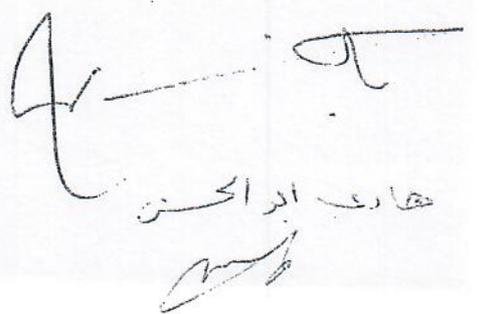
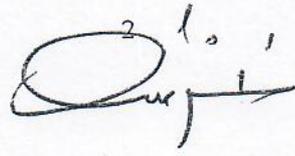
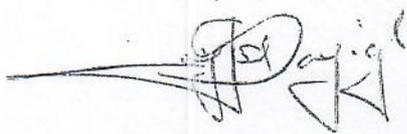
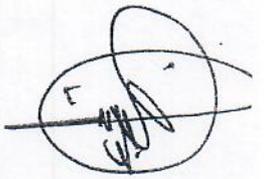
ولما كانت المادة الثانية عشرة من الدستور تنص على أنه لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة ولا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون.

ولما كان بعض المفتشين الاول ممتازين حينها قد سبق و تطوعوا لصالح المديرية العامة للامن العام بصفة مفتشين درجة ثانية بعد ان قاموا بواجب خدمة العلم لمدة سنة كاملة في الجيش اللبناني والذين يحملون شهادة جامعية ما قبل العام 2009 (اي قبل صدور مذكرة الخدمة رقم 8/أ/ع/ص/م ذ تاريخ 2009/2/5 التي فتحت بموجبها باب الترشيح للترقية إلى رتبة ملازم للمفتشين من رتبة مفتش ممتاز وما فوق الذين يستوفون الشروط المطلوبة بتاريخ 2009/1/31)

الا ان القرار رقم 2009/217 تاريخ 2009 /2/10 الذي عمد على الغاء المباراة المشار اليها التي تقرر فتحها منعهم من محاولة المشاركة لالغائها بعد خمسة ايام ومن بعدها لم تتاح لهم فرصة التقدم والمشاركة بمباراة الترفيع والترقية الى رتبة ضابط المنصوص عنها في قانون تنظيم المديرية العامة للامن العام بعد ان كانت اخر مباراة تلك التي اجريت عام 2006 لهذه الغاية مما ادى الى تعرضهم للضرر المحقق المباشر .

ولما كان إرساء مبدأ المساواة أمام القانون وأمام الوظيفة العامة هو من أهم معالم الحكم الصالح والشفاف

ولما كان هؤلاء الرتباء يشكلون جزء لا يتجزء من هيكلية الادارة وقد شارك العديد منهم بمهام دقيقة وشديدة الخطورة وبذلوا التضحيات والتفاني في العمل وقدموا انجازات مبهرة في الحفاظ على امن المواطن متحمليين الماسي والظروف المعيشية والاقتصادية القاسية وملتهزين بتطبيق القانون بنزاهة



هادي ابراهيم

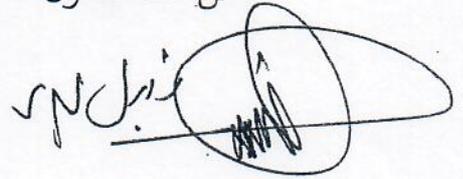
واخلاص وذلك دون ان ينصفوا وجاءت الازمة الاقتصادية التي تلاشت معها
ابسط حقوقهم التقاعدية والتعويضية.

وعملا بمبدأ تكافؤ الفرص الذي يعني الإنصاف وعدم التمييز في توفير الفرص
من خلال مراعاة الكفاءة والجدارة.

ولما كان قد سبق للمجلس النيابي أن أصدر القانون رقم /170/ تاريخ
1992/9/4 (تعديل المرسوم الاشتراعي رقم 139 تاريخ 1959/6/12
وتسوية أوضاع عناصر الأمن العام) الذي تضمن ترقية المفتشين الحائزين
إجازة جامعية معترف بها رسمياً في لبنان وكانت من التجارب الناجحة التي
انعكست إيجاباً على عمل المديرية العامة للأمن العام.

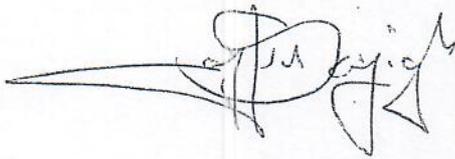
لذلك:

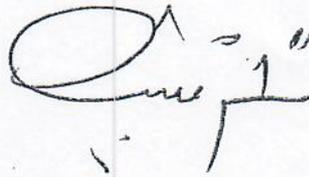
بصورة استثنائية ولمرة واحدة واسوة بزملائهم نتقدم باقتراح قانون يرمي إلى
ترقية المفتشين المؤهلين الأول الى رتبة ملازم عند احوالهم على التقاعد
والذين كانوا برتبة مفتش اول ممتاز قبل صدور القانون رقم /67/ تاريخ
2009/3/14 (ترقية مفتشين في المديرية العامة للأمن العام من رتبة مفتش
ممتاز وما فوق إلى رتبة ملازم) شرط ان يكونوا حائزين إجازة جامعية معترف
بها رسمياً في لبنان قبل قرار الاعلان عن مباراة الترقية بموجب مذكرة الخدمة
رقم 8/ع/ص/م ذ تاريخ 2009/2/5 على ان تمنح لهم الترقية الى الرتبة
المستحقة لكل منهم بعد ترقيتهم اليها وبحسب وضعيتهم الجديدة اعتباراً
من تاريخ صدور القانون رقم 67/ 2009 ومع الاستفادة من مفاعيل التدرج
من هذا القانون.

تقبل


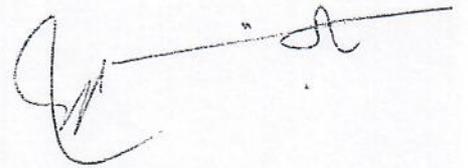








3



هادب اند احد

